

مَلامِحُ الإِثْلَافِ بَيْنَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ وَلِسَانِيَّاتِ النَّصْرِ: آليَةُ الْحَذْفِ أُنْمُوذَجًا

إيمان جربوعة

أستاذة محاضرة قسم أ، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات،

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01، الجزائر

imandjerboua@hotmail.fr

تاريخ نشر البحث: 2021/4/1

تاريخ قبول النشر: 2020/11/25

تاريخ استلام البحث: 2020/11/3

الخلاصة:

نسعى في بحثنا هذا إلى رصد التقاطع المعرفي بين التناول اللساني النصي لآلية الحذف عند الغربيين وأبعاده في الدرس النحوي العربي واستنباط أوجه التقاطع المعرفي بين الطرفين. محاولين استقراء تراثنا النحوي العربي لنكشف عن مظاهر جنته وإمكانات وصله بكل مستجد في الدراسات اللسانية الحديثة والمعاصرة على غرار لسانيات النص، لأننا أصبحنا نعتقد جازمين أنه كلما كان اطلاعنا على المقاربات الوافدة أعمق فهمنا تراثنا اللغوي فهما دقيقا، يجعل أخذنا بلغتنا لمسيرة كل واقع يجد بنا وبغيرنا أخذنا منتجا ونافعاً يسمو بها نحو الأحسن.

الكلمات الدالة: النحو العربي، لسانيات، لسانيات النص، الحذف، تقاطع معرفي.

Aspects of Agreement Between the Traditional Arabic Grammar and Text Linguistics: Ellipsis Mechanism as a Model

Imane Djerboua

Departement of Leterature and Arabic language . Faculty of Arts and Languages.Brothers Mentouri -University Constantine01 -Algeria

Abstract

We aim to take account of the epistemological intersection between the textual linguistic approach to the ellipsis mechanism in Western studies and its dimensions in the Arabic grammar lesson, and to elicit intersections between the two propositions. We will do this, surveying our Arabic grammar heritage to reveal the manifestations of its newness and the possibility for linking it with the new findings in modern and contemporary linguistic studies as in text linguistics. We have come to believe that the deeper our acquaintance with incoming approaches is, the more accurate and deep our understanding of our linguistic heritage, and the more it makes us take our language to cope with every reality that we or the other encounter in a feasible and useful way for the better of our language.

Keywords: Arabic grammar, linguistics, text linguistics, deletion, epistemological intersection

المقدمة

ظهرت لسانيات النص⁽¹⁾ [1] تجاوزا للدراسات اللسانية الجمالية بمختلف توجهاتها، التي انكبت على دراسة الجملة- كوحدة لغوية كبرى- لفترات طويلة، سواء تعلق الأمر بالبنوية الأوربية مع سوسير أو البنوية الأمريكية مع بلومفيلد، أو مع التوليدية التحويلية خلال الخمسينات من القرن الماضي، لكنّ هذا التجاوز لا يعني هنا القطيعة العلمية بين تلك التوجهات واللسانيات النصية، وإنما تطور العلوم يفترض استفادة اللسانيات النصية من كلّ معطيات اللسانيات الجمالية، وتجاوز قصور هذه الأخيرة من حيث إن الجملة لم تعد كافية لكل مسائل الوصف اللغوي من قبيل الدلالة والتداول والسياق الثقافي العام.

وتقوم فكرة هذا العلم على أنّ النص هو الموضوع الأساس في التحليل؛ بعد أن أدرك اللغويون أن الجملة لم تعد كافية لكل وسائل الوصف والتحليل اللغوي لذلك ينبغي النظر إلى مستوى أعلى وأشمل وأعم هو النص. وهذا ما عبّر عنه أحمد عفيفي في كتابه "نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي" بقوله: "هو واحد من المصطلحات التي حددت لنفسها هدفا واحدا؛ وهو الوصف والدراسة اللغوية للأبنية النصية وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي".⁽²⁾ [2]

ومن هنا يتضح أنّ موضوع اللسانيات النصية يتمثل في دراسة أدوات التماسك النصي الشكلي والدلالي؛ أي دراسة وسائل الاتساق والانسجام. ومن أهم أدوات الاتساق: الإحالة والاستبدال والوصل، والحذف الذي سيكون موضوع دراستنا في هذا البحث، محاولين استنباط أوجه التقاطع المعرفي بين ما تدارسه لساني والنص الغربيين وما جاء به نحائنا العرب في هذا المبحث، وهذا ضمن إشكالية مفادها: فيم تتمثل أوجه التقاطع المعرفي بين الطرح اللساني النصي والطرح النحوي العربي في معالجة آلية الحذف؟

وما سعيها هذا إلا إطلالة تراثية لهذا المفهوم على المصطلح الحداثي الذي عنيت به لسانيات النص في الدرس الغربي الحديث، لأنّ هذا التوجه الذي يقوم بمهمة الربط بين ما هو تراثي، وما نجده حدائيا أمر ضروري لإحداث التواصل بين الأجيال والحضارات والعلوم، وكذا لأنّ لسانيات النص ملامح متعددة في تراثنا النحوي وخاصة منها ما تعلق بدراساتهم لآلية الحذف وما ينتج عنها.

¹ - يطلق على لسانيات النص تسميات عديدة منها نحو النص، لسانيات النص، علم اللغة النصي، ويستخدمها رفع مصطلح (Textologie)، واعتمد سوينسكي مصطلحات: نحو النص، وتداولية النص، وعلم اللغة النص ونظرية النص، ومصطلح علم الدلالة النصي استخدمه دريسلر، وهذا التعدد في تسمية العلم لهو خير دليل على تشعب البحث في لسانيات النص.

² - فعلم اللغة النصي هو فرع معرفي جديد؛ قدم للبحث اللغوي حوافر مهمة حيث تستطيع دراسات علم اللغة النصي أن تعطي للقارئ إدراكا لصفات صيغ التنظيم في بعض أصناف النصوص، ولتوظيف نصوص معينة في السياق الاجتماعي الملموس. وهذا يفرض بالقراء، دون شك إلى درجة عليا من التغلغل الواعي المستقل في كيان النص.

1: في تعريف الحذف لغة :

لقد تطرقت عدة معاجم لشرح أو تعريف مصطلح الحذف شرح الغويا مفصلاً؛ نذكر منها ما جاء في معجم القاموس المحيط للفيروز آبادي (ت: 1414) قوله: "حَذَفَهُ يَحْذِفُهُ أُسْقَطَ هُوَ مِنْ شَعْرِهِ أَخَذَهُ..." [3] فالحذف عنده هو الإسقاط.

أما في معجم لسان العرب لابن منظور (ت 1311م): فقد جاء تعريف الحذف كما يأتي: "حذف الشيء يحذفه حذفاً قطعاً من طرفه...والحذافة ما حذف من شيء فطرح" [4]

ويستخلص من المعطيات المعجمية لمادة (ح ذ ف) أن المعنى الذي تشير إليه كلمة "حذف" غالباً يحوم حول معنى عام وشام؛ هو أن الحذف يعني القطع، البتر والإسقاط، فالشيء المحذوف هو الذي قُطِعَ وطُرِحَ.

2: مفهوم الحذف اصطلاحاً:

الحذف في بناء الجملة هو "أحد المطالب الاستعمالية، فقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء، وذلك لا يتم إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنياً في الدلالة، كافياً في أداء المعنى" [5].

وقد عرّفه أبو البقاء الكفوي في الكليات بقوله: "ما ترك ذكره في اللفظ والنية" [6]. أي إن الحذف هو ترك جزء من الكلام بعدم ذكره لوجود قرينة أو لاعتبارات خاصة بالتعبير.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه "إسقاط كلمة من بناء الجملة" [7] فالحذف إسقاط حركة أو حرف أو كلمة أو أكثر في الكلام بدليل وشروط.

ويضيف إميل بديع يعقوب في موسوعته شرطاً للحذف بعدم وقوع اللبس في الكلام؛ فيذكر في إطار تعريفه له ما نصّه: "فقد تحذف جملة أو اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، أو حركة دون أن يقع اللبس في الكلام" [8] أي إن لا يؤدي حذف الكلمة أو الجملة إلى غموض أو عدم وضوح المعنى.

وفي هذا الإطار يشير محمد سمير اللبدي في معجم المصطلحات النحوية والصرفية إلى أن الحذف هو "ظاهرة تشيع في لغة العرب وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف". [9] وإجمالاً يمكن القول إن الحذف فن من الفنون اللغوية التي تتمتع بها اللغة العربية، وهي متجلية في كلام العرب شعراً كان أو نثراً، وأكثر تجليها فيما يعلو ذلك وهو القرآن الكريم.

3 : كيف تمت معالجة آلية الحذف في الدرس النحوي العربي؟

معلوم أن الحذف ظاهرة لغوية تمس جميع اللغات الإنسانية، وهي تكثر في اللغة العربية بشكل خاص لميل أهلها إلى الاختصار والإيجاز. لقد اهتم بهذه الظاهرة النحويون القدماء ودرسوها في مؤلفاتهم في إطار حديثهم عن عناصر الجملة الفعلية والاسمية، وما يطرأ عليهما من عوارض أثناء السياق، وميزوا بين الحذف الواجب والحذف الجائز، لدرجة أننا لا نكاد نعثر على مؤلف نحوي يخلو من الحديث عن هذه الظاهرة.

فقد عُنِيَ النحويون بدراسة هذه الظاهرة مهتمين بالصناعة اللفظية وتحليل الكلام وفق ما هو صحيح وبيان العلاقة التي تقوم عليها تلك الألفاظ فلم يكن هناك خلاف في تقدير المحذوفات إلا ما ندر.

يقول سيبويه (ت796) في حذّه للحذف: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأغراض، اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويُعوّضون وَيَسْتَعْنُونَ بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً" [10].

ويضيف صاحب الكتاب في هذا السياق: "فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك 'لم يك' و'لم أدر' وأشباه ذلك. [10ص24-25].

فقد أشار إلى وقوع الحذف سواء كان متصلاً بالصيغ أو بالتركيب وبين كيفية الاستدلال على المحذوف وهو ما يعرف بالأصلية والفرعية، كما نستشف من كلام سيبويه أن الحذف غرض يعرض في الكلام وفق السياق المحيط به، فالأصل عدم الحذف.

والحذف عنده التّرك أو ترك الذكر، ومن المواطن التي تحدث فيها باستعمال هذه التسميات قوله: ومثله مواعيد عرقوب أخاه بيثرب" كأنه قال وَاَعْدَتِي مواعيد عرقوب أخاه ولكنه ترك "وَاَعْدَتِي" استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف" [10ص272].

وتجدر الإشارة إلى أن توظيف سيبويه لهذه المصطلحات المتعددة كان يقصد به معنى الحذف المتعارف عليه.

وقد رسم ابن هشام الأنصاري (ت:1360م) حدوداً لهذه الظاهرة النحوية بقوله: "الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل" [11].

يُعدّ هذا القول لصاحب المغني دستوراً للدراسة النحويّة للحذف؛ إذ حدّد فيه الفرق بين الحذف عند البلاغيين الذي يُعنى بالغايات والمعاني البلاغية التي يخرج إليها الحذف، والمستفادة من السياق نحو عظمة الفاعل أو حقارة المفعول الذي حذف، لأنّ أغراض الحذف ولطائفه التي يسبغها على الكلام متعلقة بفن البلاغة، والحذف عند النحويين الذي يركز على ما تقتضيه الصناعة النحوية؛ أي ما انحصر في دائرة الشروط والقواعد الضابطة والمسوغات المتعلقة بظاهرة الحذف.

ومن هنا فلا خلاف بين النحاة في إقرار الحذف "من حيث المبدأ، ولا في ضرورة تقديره للموصول إلى المعنى أو لغير ذلك من مقتضيات الصيغ والتركيب، ولكنهم قد يختلفون في بعض المواضع أو في ذات المقدّر المحذوف أو مقداره" [12].

فالحذف ظاهرة عامة في كل الألسنة، من ذلك حذف بعض العناصر المكررة، أو حذف ما يمكن أن يفهمه السامع اعتماداً على القرائن المصاحبة للكلام، ونظراً لتعدد تأويل هذه العناصر المحذوفة وتقديرها يختلف من لغوي لآخر.

وقد امتدح كثير من النحويين هذا الباب، ومنهم عبد القاهر الجرجاني (ت:1078م) إذ وصفه بأنه "بابٌ دقيقٌ المَسَلَك، لطيفُ المَأْخَذ، عَجِيبُ الأَمْرِ، شَبِيهُ السَّحَر، فَإِنَّكَ تَرَى بِهِ تَرْكَ الذِّكْرِ، أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ، وَالصَّمْتُ عَنْ الإِفَادَةِ، أَرْيَدُ لِلإِفَادَةِ، وَتَجَذُّكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطَقْ، وَأَنْتُمْ مَا تَكُونُ بَيَّاناً إِذَا لَمْ تُبَيِّنْ" [13].

حيث وضع صاحب الدلائل للحذف في مرتبة عليا، وذكر أن له من الجمال والرونق ما يقدمه في بعض المواضع أفضل من الذكر، ويضرب لذلك أمثلة عديدة يوضح فيها ذلك، ولم يكتف بهذا بل وصل به الحد إلى الحكم بأن ذكر الكلام المحذوف في بعض المواضع، أمر مكروه ممقوت ينفر منه المتلقي ويستقبحه. ويؤكد ابن جني (ت1002) في هذا السياق أن العرب لجأت إلى الحذف فـ "قد يستعملون من الكلام ما غيره أثبت في نفوسهم منه؛ سعة في التفسُّح وإرخاء للتنفس، وشحاً على ما جشموه فتواضعوه، أن يتكار هوه فيلغوه، ويطرحوه، فاعرف ذلك مذهباً لهم، ولا تطعن عليهم متى ورد شيء منه." [14].

ومنه فإن من دقائق اللغة وبديع أساليبها؛ أن ترى روعة الكلام إذا أن تحذفت أحد ركني الجملة أو شيئاً من متعلقاتها، فإن قدرت ذلك المحذوف وأبرزته صار الكلام لا صلة بينه وبين ما كان عليه أو لا. ولكن تطرق النحويين لهذه الظاهرة "لم يكن مستقلاً بمبحث خاص وهذا الانتشار ليس نقيصة في طريقة حديثهم عن الحذف، ولا في سائر المفاهيم التي لم يخصصها بأبواب مستقلة، إنما هو راجع إلى تقاطع بين ما اختاروه لمصنفاتهم من أصول التبويب والترتيب وإدراكهم لطبيعة الظواهر التي لم يفردها بأبواب خاصة ولو فعلوا لأفسدوا وضع الأبواب ولجمعوا بين ما لا يجتمع" [15] ومع ذلك فهم في حديثهم المتناثر والمتفرق لم يتركوا شاردة ولا واردة تمس الحذف نحويًا إلا وعرضوا لها، وقدروا الحذف تبعاً لمعايير والقواعد الخاصة بالتراكيب بغض النظر عن احتياج المعنى لهذه التقديرات.

4 : الحذف في الدرس اللساني النصي:

يعد الحذف آلية من آليات لسانيات النص وتحليل الخطاب؛ وهو إحالة قبلية لربط السابق باللاحق داخل الخطاب، وهو من العلاقات التي تترك أثراً واضحاً في الخطاب، لأنه آلية تعمل على تنشيط خيال المتلقي مما يحثه على التفاعل مع الخطاب.

يعرّف ديوجراند الحذف بقوله هو: "استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم عليه تسمية في الذهن، أو أني وسع أو يعد لبواسطة العبارات الناقصة، وأطلق بالاكتفاء المبني العدمي" [16].

ويقصد بالاكتفاء هنا الحذف الذي له دور مهم في توسيع المحتوى من النص، ولا يعد نقصاً بل هو يحقق الوحدة النصية. مما يتيح للقارئ دوراً فعالاً أمام ظاهرة الحذف في ملء الفراغ البنيوي الذي أحدثه الاستبدال بالصفير وذلك بالاعتماد على ما ورد في الجملة أو النص السابق.

كما يصفه هاليداي ورقية حسن بأنه: "علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق" [17].

نفهم من هذا أن الحذف عادة علاقة قبلية، والحذف كعلاقة اتساق لا يختلف عن الاستبدال إلا "بكون الأول" استبدالاً، بينما علاقة الحذف لا تخلف أثراً، ولهذا فإن المستبدل يبقى مؤشراً يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض، مما يمكنه من ملء الفراغ الذي يخلفه الاستبدال بينما الأمر على خلاف هذا في الحذف، إذ لا يحل محل المحذوف أي شيء" [17 ص 21].

أي إن "هاليداي" و"رقية حسن" ينظران لمفهوم الحذف باعتباره وسيلة من وسائل الاتساق، توظف داخل النص، كما يشيران إلى أن في أغلب الأمثلة التي يقع فيها الحذف يكون المحذوف مرتبطا بعلاقة قبلية مع العناصر اللغوية التي تسبقه.

وللمزيد من التوضيح نسوق إلى القارئ قول أحمد محمد عبد الراضي الذي يرتبط فحواه بالحذف النصي على أساس أنه: "الاستغناء عن عنصر لغوي في التركيب بالمذكور، لوجود قرائن لفظية، أو معنوية، أو سياقية تدل على هذا المحذوف، والحذف باعتباره وسيلة من وسائل التماسك لا يختلف دلالة عن الاستبدال، وهما متشابهان إلى حد كبير، غير أن الحذف استبدال من الصفر، لأن الحذف لا أثر له إلا الدلالة، فلا شيء يحل محل المحذوف" [18].

أي إن أية معلومة قليلة الأهمية وليست جوهرية يمكن أن تحذف. فعندما يكون لدينا مجموعة من الأقوال، يمكننا ببساطة أن نحذف منها ما ليست له وظيفة يقوم بها في النص. أي ما لا يعتبر فرضا تترتب عليه نتائج في بقية النص.

ففي جملة مثل: "مَرَّتْ فَتَاةٌ تَرْتَدِي ثَوْبًا أَصْفَرَ" نجد أنفسنا حيال ثلاثة أقوال:

أ- مَرَّتْ فَتَاةٌ.

ب- تَرْتَدِي ثَوْبًا.

ج- كَانَ الثَّوْبُ أَصْفَرَ اللَّوْنِ.

ويمكن اختصار هذه المجموعة إلى (أ) و (ب) أو إلى أحدهما الأدنى وهو (أ) فقط، إن كان تفسير النص التالي لا يحتاج إلى معرفة أن الفتاة كانت ترتدي ثوبا، وليس بن طالامثلا، وأن الثوب كان أصفر، وليس أسود اللون، إذ أننا نعتبر هذه المعلومات في تلك الحالة قليلة الأهمية بالنسبة للنص الكامل.

وليس معنى هذا أن المعلومات في ذاتها ليست هامة؛ بل يدل فحسب على أنها ثانوية بالنسبة لدلالة النص أو لتفسيره على المستوى الأعلى الشامل [19].

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ.

فالشاعر أراد: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا "راضون" التي حذفت لدلالة "راض" في العجز عليها.

فالتماسك النصي تحقق بين هذين الشطرين؛ بعد تقدير المحذوف في الشطر الأول من لفظ المذكور في الشطر الثاني، فهي إذا مرجعية بعدية.

ومادام الحذف يرتبط بالبنية السطحية؛ فإن هناك من ربطه بالنظرية التحويلية، حيث نجد تشابها كبيرا بين الكيفية التي يعتمدها النحو التحولي في تعامله مع ظاهرة الحذف والنحو العربي، إذ لا تكون الجملة صحيحة نحويا إلا إذا ظهر المحذوف في الكلام على مستوى البنية السطحية.

ويسعى الحذف إلى "منح النص هامشا من عدم التعرية والكشف عن المفصوح لكي يكون للمتلقي دورا في عملية الفهم والإفهام، فقد تمنح له الشراكة في ثلاثية المراسلة اللسانية والاجتماعية، إذ يلجأ الكاتب أو المتحدث

إلى حذف الجزء الممكن إدراكه وتقديره من الكلام في السياق دون أن يسبب ذلك خللاً نحوياً أو دلالياً في الجملة لأن الحذف يستعمل للإيجاز والاقتصاد والاكتفاء بيسير القول، إذا كان المخاطب عالماً بمراعاة فيه [20].

فالمتلقي في طريق بحثه عن العنصر المحذوف يحاول أن يجد المعاني التأويلية الصحيحة للنص، معتمداً في ذلك على السياق اللغوي والسياق الموقف، مما يؤدي إلى إحداث التفاعل وإثراكه في النص.

وقد عدّ كل من هاليداي ورقية حسن الحذف عاملاً لغوياً يؤدي إلى الاتساق الدلالي والمعجمي في النص؛ وذلك أنّ عنصراً لغوياً في نص ما، يحدث فجوة يملؤها المخاطب راجعاً لما سبقه من العناصر الملفوظة، فهذه المرجعية السابقة تجعل النص بعناصره المختلفة منسجماً ذا علاقة دلالية لغوية.

ولكي يكون للحذف أهمية ودور في الاتساق ينبغي "البحث عنه في العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة" [17 ص 22] أي بين الجملة المشكلة للنص ككل.

وتتم عملية الاتساق عبر الحذف على أساس علاقته بالتكرار والإحالة [21]:

1 - التكرار اللفظي أو المعنوي أو كلاهما.

2 - المرجعية السابقة أو اللاحقة .

وهذا لأنّ الحذف نوع من التكرار، فالتكرار قد يكون باللفظ والمعنى أو باللفظ دون المعنى أو بالمعنى فحسب، وفي الحالة الأخيرة نرى بدلاً عن تكرار اللفظ، فجوة في النص لا يمكن ملؤها إلا بالإحالة إلى عنصر ملفوظ داخل النص.

5 - فيم تتمثل أوجه الاتفاق بين النحويين العرب ولسانيي النص في معالجة آلية الحذف؟:

إنّ المتأمل في تناول النحوي العربي لظاهرة الحذف يلمس أوجهاً من التشابه بينه وبين ما صدح به لساني والنص في الدرس الغربي الحديث، ولعلنا نجمل أهمّها في النقاط الآتية:

5-1 الاتفاق بين النحويين ولسانيي النص في وجود دليل على المحذوف:

ذكر ابن هشام من جملة الشروط الثمانية التي حددها لحدوث الحذف⁽¹⁾ [1 ص 607] في الكلام، حتى لا يتسبب في الإخلال بالمعنى وإحداث تشويه في بناء الجملة وجود دليل مقالي: وهو كلام يدل على المحذوف؛ ومثّل له بقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (النحل: 30)؛ أي: أنزل خيراً. فحذف الفعل للدليل المقالي. ونحو قولك: شهراً، لمن قال: كم قضيت في الخارج؟ أي "قضيت شهراً". ومن ذلك أن يكون في التعبير اسم منصوب فتعلم أن لا بد له من ناصب فتقدّره، إن لم يكن مذكوراً نحو: تَعَسَّأ وتَبَّأ له.

ومنه أيضاً أن "يقتضي الكلام طرفين فيذكر طرف منه ويترك الطرف الآخر لوضوح المعنى الذي يتعلق به من ذكر مقابله، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾ (آل

¹ - شروط ابن هشام لحدوث الحذف هي: 1 وجود دليل يدل على المحذوف، 2 ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر، 3 ألا يكون المحذوف مؤكداً لأن في التوكيد تطويلاً وفي الحذف اختصاراً، 4 لا يكون ما يحذف كالجزء؛ والمقصود بما هو كالجزء الفاعل ونائب الفاعل مما يفيد أنهما لا يحذفان، 5 ألا يكون العامل ضعيفاً، 6 ألا يكون المحذوف عوضاً عن شيء، 7 ألا يؤدي الحذف إلى تهئية العامل للعمل وقطعه عنه، أما الشرط الثامن والأخير فهو ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي

عمران: 112) فذكر "أمة ولم يذكر بعدها أخرى والكلام مبني على الأخرى يراد لأن (سواء) لابد لها من اثنين فما زاد" [22].

والدليل اللفظي أو القرينة اللفظية تستند على عناصر لغوية موجودة في النص نفسه لتدل على الفعل المحذوف وقد تكون متقدمة عليه أو متأخرة عنه أو قائمة مقامه، فالقرينة اللفظية المتقدمة على الفعل المحذوف والدالة عليه، قد تكون فعلاً موجوداً في سؤال متقدم فيترك ذكره في الجواب لدلالة ما تقدم عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزمر: 38).
فالتقدير " (ليقولنَّ خَلَقَهُنَّ اللهُ) إذ دل الفعل (خَلَقَ) المذكور في السؤال المتقدم على الفعل المحذوف" [11 ص 668].

ودليل حالي غير لساني لأنه غير ملفوظ به في الكلام، وهو دليل يستشف من السياق وهو ذو "أهمية كبيرة في تحديد معاني الكلام فللظروف المحيطة بالنص من أحوال اجتماعية وأعراف وعادات وظروف آنية وزمانية ومكانية، وحركات جسدية كإشارة اليدين أو تعابير الوجه وغيرها من الحركات الجسدية، أهمية في معرفة المراد من غير أن ينطق به" [12 ص 13].
ومن أمثله [22 ص 77-78] قولك لمن رفع سوطاً: زيدا بإضمار "اضرب" ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ (هود: 69) أي سلمنا سَلَامًا، وكأن تقول لمن كان يتكلم وسكت: حديثك، أي أكمل، وكأن تقول للمتزوج: بالرفاء والبنين، أي أعزست.

ومن ذلك ما يدل عليه السياق كحذف جواب الشرط أو جواب القسم أو حذف تعبير ما اعتماداً على السياق الذي ورد فيه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ﴾ (الرعد: 31) ولم يذكر الجواب اعتماداً على ما يفهم من السياق. وفي نفس الإطار نجد قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَأَاهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف: 79) والمعنى كل سفينة صالحة؛ لأن خرقها لا يخرجها عن سفينة، وهذا المحذوف مفهوم من السياق.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ (الذاريات: 25)، فأصله "تسلم عليكم سلاماً"، فحال الملائكة وهم داخلون على النبي إبراهيم -عليه السلام- ومقبلين عليه يريدون إلقاء السلام عليه يغني عن ذكر فعل السلام" [11 ص 668].

وهذا ما يعرف بالحال المشاهدة التي تعدّ دليلاً على حذف الفعل فـ "الفعل إنمّا يضمّر إذا كان عليه دليل من مشاهدة" حال، وهذا ما قرّره سيبويه بقوله: "إنمّا حذفوا الفعل... استغناء بما يريدون من الحال." [10 ص 275].

ففي كل هذه الأمثلة كان تقدير المحذوف كان بالاستناد إلى حيثيات مقام النص الذي ورد فيه الحذف ولذلك يسمى بـ "الدليل المقامي".

ولا يشترط وجود هذين الدليلين معا أي إن وجود أحدهما كاف، لوقوع حذف في الجملة؛ ومن ثم فإنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن ننكر تلك العلاقة القوية بين الحذف وسياق النص اللغوي، وسياق الموقف أو سياق الحال.

وقرر ابن جني "أن الحذف يمسّ عدداً من جوانب الكلام بقوله: "قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عند ليل عليه [14 ص 362]، حيث عدّ صاحب الخصائص وضوح الدليل على المحذوف أهم شروط الحذف.

فالحذف إسقاط لفظ من الكلام لغرض ما، ولكي يحقق المتكلم غرضه من الحذف، لابد أن يعرف المخاطب أن كلامه محذوفاً أصلاً عبر الأدلة التي يستعان بها على ذلك، وإلا لأصبح حذفه بلا فائدة، لأن المخاطب لا يعلمه أصلاً.

وفي سياق متصل يفصل الرضّي (ت 684هـ) أنواع الدليل على المحذوف في ما نصّه: "القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية؛ كما إذا قال شخص من أضرب؟ فنقول زيّداً، وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فنقول: زيّداً" [23].

فوافق الرضّي بهذا ابن هشام في تفرّيعه للدلائل والقرائن الدالة على المحذوف، إذ قسمها إلى نوعين: لفظية أي مذكورة في الجملة، وحالية غير مذكورة في البنية الشكلية للجملة، ولكنها تستنتج من سياق الموقف والمقام.

ومن ثمّ يتبين من كثرة الأمثلة التي أوردها النحويون الدالة على وجود دليل على المحذوف؛ توضح توغل الحذف في اللغة وقيامها على السياق المقامي من ناحية، وعلى السياق المقالي والتقدم في الذكر من ناحية أخرى [15 ص 1159 – 1160].

كما أن اشتراط النحاة وجود دليل على المحذوف لهو دليل قوي على إدراكهم وظيفية الحذف في الربط، وهذا واضح من كلامهم، وإن لم يذكروا ذلك صراحة، فهم ينظرون إلى افتقار المحذوف إلى وجود دليل عليه على أنه إخلال بالفهم ومفسدة للكلام، وهو ما يجعل - لا محالة - التركيب عرضة للتفكك. بالإضافة إلى أن اعتماد صاحب الخطاب (المتكلم) على هذه الأدلة أو القرائن لكي يستطيع المتلقي تقدير المحذوف، تسهم في إقحامه في عملية فهم الخطاب وتحليله مما يكسب النص الحركة والتفاعل.

والمأمل لما جاء به لساني والنص في حديثهم عن آلية الحذف يلفي أن هذا الشرط أو الأساس - أي وجود دليل على المحذوف - هو الذي بنى عليه نظرتهم لآلية الحذف باعتبارها وسيلة من وسائل الاتساق، أي لا حظ للمحذوف في اتساق النص وترابطه إذا لم يتعين وجود دليل على حذفه، وهذا ما نستشفه في قول هاليدي ورقية حسن "أينما يوجد الحذف يوجد افتراض مقدم أو دليل عليه" [24].

والذي دفع بعلماء لغة النص إلى اعتبار الحذف أداة من أدوات الاتساق النصي؛ هو إدراكهم لعلاقة هذه الظاهرة اللغوية بما اصطاحوا عليه بالإحالة أو المرجعية، فالحذف مع وجود دليل عليه يشكلان معا علاقة إحالة،

فإن كان الدليل موجودا داخل النص فهي إحالة داخلية، وإن كان وجوده خارج النص فهي إحالة خارجية، فالإحالة لا يمكن أن تتم إلا بحضور الدليل على المحذوف.

5-2 الاتفاق بين الدرس النحوي العربي والدرس اللساني النصي في موضع المحذوف:

لقد حدّد صاحب مغني اللبيب موضع المحذوف فقال: "أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبرا؛ فالثاني أولى... وأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى [11 ص 710 - 711] و"يذكر العبد سبب ذلك بأن التجوز في أواخر الجملة أسهل" [11 ص 162]. ويتضح من هذا اعتناء النحويين بمكان المحذوف لأن دراستهم مرتكزة على إعراب الكلام، وتوضيح دور كل كلمة في البنية التركيبية للجملة.

وذكر ابن جني أن حذف الخبر أولى من حذف المبتدأ، لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور [14 ص 245]، وهذا الموضع - أي مكان المحذوف الذي يكون في الجملة الثانية - يتطابق مع ما ذهب إليه لسانى والنص ومنهم كريستال الذي يعرف الحذف في موسوعته تحت مصطلح بقوله: هو "حذف جزء من الجملة الثانية، يدل عليه دليل في الجملة الأولى" [24 ص 191].

بمعنى أن الحذف يصيب الجملة الثانية لوجود ما يشير إليه في الجملة الأولى أو النص السابق، بنفس المعنى الذي ذهب إليه هاليداي ورقية حسن؛ بأن العنصر المفترض يوجد غالبا في النص السابق، مما يعني أن الحذف يُنشئ علاقة قبلية، وهذه الأخيرة وسموها بالمرجعية وبتحقيقها يتحقق التماسك النصي. فيذكران في هذا الصدد أن: "الحذف يكون من اليمين... ويتحرك دائما ليكون في الكلمة الأخيرة..." [24 ص 193].

ومعلوم أن يمين الجملة الإنجليزية هو آخرها لأنها تبدأ من اليسار عكس الجملة العربية؛ أي إن الحذف عندهما يكون في الكلمة الأخيرة، أي التي تكون في المركز الثاني وليس الأول. وهو كما ذكرنا يماثل ما أورده النحويون العرب منذ قرون عديدة حول موضع المحذوف.

نوضح ذلك بالمثل الآتي :

قال تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ (الطلاق: 4) أي:- واللّائي لم يحضن - فعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر أيضا، فحُذِفَ المبتدأ والخبر؛ لدلالة ما تقدّم عليه. وهو محذوف موضعه في الجملة الثانية بعد الجملة الأولى (وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ) . ونحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: 4)؛ أي: من قبل ذلك ومن بعده، قد حذف المضاف إليه ذلك الذي هو موضعه الثاني بعد المضاف "قبل" وهذا هو الأصل في العربية، أما حذف الجملة أو الكلمة الأولى ففيه اختلاف بين النحويين.

5-3 -الاتفاق بين النحويين ولسانيي النص في ارتباط الحذف بدواعي المتكلم:

لقد حدد النحويون العرب أسبابا ودواعي عديدة تدفع المتكلم إلى حذف عنصر أو أكثر من الكلام اعتمادا على قرائن لفظية أو حالية تبرز للمتكلم والسامع، نذكر منها:

3-5-1 الحذف للإيجاز في الكلام:

أو تحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل، فمن أنواع الحذف ما هو ناتج عن رغبة المتكلم في الاختصار والإيجاز؛ أو ما يسمى بالاققتصاد في الكلام، ومن المعلوم أن العرب كانوا يميلون في حديثهم إلى الإيجاز، ويبتعدون عن الإطالة المملة، من ذلك قوله تعالى: ﴿...أَنَا أَنْبَأُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ، يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا...﴾ [يوسف: 45-46].

فالمتمثل في هذا الخطاب القرآني يلحظ فيه حذفاً لجملة (فَأَرْسِلُونَا سَاقِي الْمَلِكِ فَذَهَبَ إِلَى سَيِّدِنَا يُوسُفَ - عليه السلام - وقال له: أَفْتِنَا) وهو حذف غرضه الإيجاز وعدم الإطالة. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ (البقرة: 23-24). أي فإن لم تفعلوا ذلك ولن تفعلوه [22ص96]. فحذفت هذه الجملة اختصاراً وإيجازاً في الكلام وهي عند العرب صفة من صفات الكلام البليغ.

ومنه أيضاً قوله عز وجل: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ لِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (فاطر: 37) وتقدير المحذوف إيجازاً هو: "فذوقوا العذاب" فهمة الإيجاز ترشيق العبارة عن طريق الاقتصاد الكلامي مما يكسب العبارة رونقاً ويصونها من النقل والترهل.

ومن مسوغات الاختصار والإيجاز عند العرب علم المخاطب بالمحذوف؛ يقول ابن السراج: "والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير" موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون [25]. فلا يمكن حذف عنصر أو أكثر من عناصر التركيب إلا إذا كان المخاطب عالماً به ومعناه واضح بالنسبة له؛ وهذا الأمر ناتج عن كثرة استعماله وتداوله. نحو قولك: اللؤلؤ مثقال بعشرين وتسكت عن التمييز وهو دينار، لأنه معلوم لدى الناس، ونحو قولك: البئر الكرُ بستانين أي بستانين درهماً، فتسكت عن ذكر الدرهم لعلم المخاطب ونحو: "الهلال والله" أي هذا [22ص96].

فتكرار بعض التراكيب بكثرة جعل المخاطب يعلمها جيداً، وبمرور الوقت أخذ المتكلم يسقط من كلامه ما يراه معلوماً وكأنه ناطق به.

3-5-2 الحذف طلباً للخفة:

كثير من الأسباب الظاهرة للحذف غرضها التخفيف، فكثرة الاستعمال تستلزم الحذف رغبة في التخفيف كالتقاء الساكنين، لصعوبة النطق بهما، وأيضاً نجد التخفيف في نزع الخافض، وحذف الهمزة، وتوالي الأمثال. فالحذف هنا غرضه أن تطلب الخفة وتنتش الأقل كلفة، وهو يحدث تخفيفاً في اللفظ دون أن يحدث نقصاً في المعنى، ولا يتم هذا الحذف إلا عند علم المخاطب بحديثيات المعنى المقصود.

يذكر صاحب الكتاب في هذا السياق ما نصّه: "وقولهم ليس أحد أي ليس هنا أحد، فكل ذلك حذف تخفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني" [10ص346].

ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (الشعراء: 59)، نلاحظ هنا حذف ياء المتكلم المتصلة بلفظ المنادى (قوم) طلباً للخفة. ومنه حذف الياء في أيها الناس "وحذف نون " يكن" في نحو " لم يكُ محمداً حاضراً"، وهو يكثر في ما يدور في الكلام كثيراً والعامية تحذف فيما يدور على ألسنتهم كثيراً وذلك نحو ما يجري على الألسنة في العراق من نحو قولهم " الله بالخير" أي صبحك الله أو مساءك. [22ص96]. وأردف سيبويه أن ما يسوغ هذا النوع من الحذف أيضاً هو ما يسمى بـ "السماعيات" و"الأقوال المأثورة" التي تُحفظ معنى وصيغة؛ وهي الأقوال التي تعارف العرب عليها وجرت العادة على ذكرها فأصبحت من الأقوال والأحاديث المألوفة عندهم، من ذلك قوله: " وإنما أضمرنا ما كان يقع استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل، كما تقول لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني أنه " لا بأسَ عليك" ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير لا عليك" [22ص224].

فيتضح من هنا عناية أبو النحو بالمخاطب ودوره في استنباط المعنى المقصود عبر حيثيات المقام.

3-3- الحذف طلباً للسرعة:

أي الفراغ بسرعة للوصول إلى المقصود: وذلك كما في التحذير، وفيما يقتضي الإجابة السريعة على وجه العموم، فإن الوقت في التحذير ضيق عن ذكر المحذر " فهو موضع إجمال لا يحتمل تطويل الكلام لنلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام.

وجاء في شرح الرضي على الكافية: "وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالاً على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن ذكره ولا يتسع للذكر العامل مع هذا المكرر" [23ص181].

وكذلك فيما يقتضي الإجابة السريعة نحو: حذف ليبيك وسعديك، فإن العرب حذف والفعل لملا يقتضيه المقام من إسراع الإجابة، ومنه حذف حرف النداء فقد يقتضي المقام ذكر المنادى رأساً وعدم إضاعة أي وقت في ذكر حرف النداء لنلا تفوت الفرصة. [22ص96].

ففي هذه الأمثلة اقتصر المخاطب على ذكر الأهم؛ نظراً لضيق الوقت لأن المقام يتطلب سرعة الإجابة. وربط النحويين العرب الحذف بالغرض الذيل أجله تم الحذف هو في حقيقة الأمر "آخر ما تتادي به الدراسات اللغوية؛ إذ يشترط في أي عملية لغوية إنتاجية وجود قصد ثابت، لدرجة أن القصيدة كانت شرطاً من شروط تحقق النصية" [26].

كما أن المتأمل في هذه الأسباب والمسوغات التي استتبطها نحويو العربية لحصول الحذف يتفطن إلى أنها تكاد تتماثل مع ما جاء به لساني والنص الغربيين ومنهم ديبوغراند ودريسلر في أن الحذف يقدم مثلاً لإيضاحاً على المراجعة بين الإيجاز والوضوح، فعدم الحذف مضبغة للوقت والجهد، كما أن الإسراف فيه يؤدي إلى تكثيف البحث في حلّ المشكلات الناتجة عن كثرة الفجوات. [27]

فدريسلر يشير إلى أهمية لجوء المتكلم إلى الحذف الذي يساهم في ربح الوقت وتوفيره وتجنب الكلام الطويل الذي قد يثير الملل في نفس المتلقي، فالحذف عند لساني النص يساهم في "خلق السرعة القرائية، وعدم الحذف يتعارض مع مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي تتسم به النصوص البليغة، كما يصيب القارئ بالملل من كثرة تكرار عنصر لا فائدة من وجوده لفظاً ما دام مفهوماً ومدركا بالفعل في عقل القارئ" [27ص89].

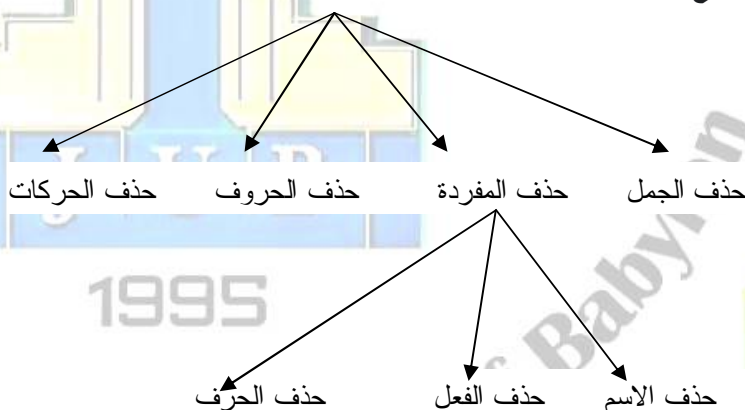
وهذه المفاهيم المتعلقة بالغرض من الحذف عند النصيين؛ تتشابه في كثير من النقاط مع ما جاء به النحويون فيما ذكروه من أسباب الحذف كالحذف طلباً للإيجاز والحذف طلباً للخفة وكذا الحذف طلباً للسرعة.

4-5 الاتفاق بين النحويين العرب ولساني النص في بعض أقسام المحذوفات :

يقرر ابن جني في باب حول الحذف سماه " باب الشجاعة العربية " أن الحذف يمس عدداً من جوانب الكلام بقوله: " قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب وتكليف علم الغيب في معرفته " [14ص243] ويرد في هذا السياق: "وأما حذف المفرد فعلى ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف" [14ص361] وتحدث في سفره الثمين هذا عن أنواع الحذف بإسهاب؛ كحديثه عن: حذف الحركة، وحذف الحرف، وحذف الكلمة، وحذف الجملة، ومثل له بأمثلة متنوعة.

و يمكن توضيح هذا أكثر بالخطاطة الآتية :

أنواع المحذوفات:



*خطاطة رقم 01 توضح أنواع المحذوفات في اللغة العربية

فالحذف كثير في العربية والدليل على ذلك أنه مس كل نوع من أنواع الكلام، وللتفصيل أكثر سنذكر بعض النماذج [22ص75] عن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- **حذف الاسم:** بأنواعه المختلفة نحو حذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةُ، نَارٌ حَامِيَّةٌ﴾ (القارعة: 10-11) أي هي نار. ونحو إذا شَمَمْتَ رِيحاً طَيِّبَةً، قلت: "المِسْكُ والله؛ أي: هو المِسْكُ والله، أو هو المِسْكُ. فـ "هو" ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ محذوف.

ومنه حذف الخبر في نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنُ مِنَ الْمَحْيَضِ مِنَ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ﴾ (الطلاق: 40) أي كذلك.

وحذف المفعول به نحو: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ (المدرثر: 11) أي خَلَقْتُهُ، فالهاء المحذوفة هي ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به.

ومنه حذف المفعول المطلق والظرف نحو (مكثت قليلاً) أي مكثاً أو وقتاً.

- حذف الفعل: يُحذف الفعل بأنواعه في العربية نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (النحل: 30) أي: أنزل خيراً، فالفعل "أنزل" فعل ماض مبني على الفتح حذف ودل عليه سياق الآية، وقولك: أنت سعيًا أي تسعى.

وقد عالج سيبويه حذف الفعل وأرجعه سببه إلى كثرة الاستعمال ومن حذف الفعل في النصوص ما جاء في باب ما يحذف من الفعل لكثرتة في كلامهم إظهاره حتى صار بمنزلة المثل، نحو: "كل شيء ولا شئمة حر"، و"كل شيء ولا هذا"، أي ائت كل شيء. ولا ترتكب شئمة حر. فحذف لكثرة استعمالهم إياه [10ص281].

وفي سياق متصل استشهد ببيت ذي الرمة الذي يقول: حين ذكر الديار والمنازل [10ص280].

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مَيَّ تَسَاعَفْنَا *** وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ.

كأنه قال: أذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك.

ويضيف سيبويه في هذا الباب قائلاً: "ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمراً، فذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمراً" [10ص280-281]. وفي هذا الإطار فسر ابن يعيش حذف الفعل القسم نتيجة كثرة استعماله وتكرر دورانه على الألسنة طلباً للتخفيف، يقول: "اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم أثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة... فمن ذلك أنهم قد حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا بالله لأقومن والمراد أخلص بالله" [28] أي إن حذف فعل القسم كان مردّه التخفيف.

- حذف الحروف: وهي القسم الثالث من أقسام الكلمة في العربية؛ وقد حذفت العرب بعض الحروف من أمثلة: حذف حروف المعاني نحو قوله عز وجل: ﴿ثَالِثَةً تَقَرُّ يَوْسُفَ﴾ (يوسف: 85) أي: لا تقراً، ونحو قوله: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتَتَا﴾ (يوسف: 43) أي: يا يوسف. ونحو: حذف حرف الاستفهام؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة: 217) بالرفع، والتقدير: (أقتال فيه؟).

- حذف الجملة: نحو: أدرس وإلا ترسب أي وإلا تدرس، ونحو قوله عز وجل: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: 60) أي فضرِب فانفجرت.

ونحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ (البقرة: 73) أي فضرِب فحيي كذلك يحيي الله الموتى.

يتضح مما سبق أن نسق العربية يقبل حذف جميع المقولات، وهو الأمر الذي يفضي إلى تعدد المواقع التي تحذف فيها هذه العناصر، حسب موقعها في الجملة، فكما يحذف الفعل يحذف الاسم بوصفه مضافاً أو مبتدأً أو مفعولاً به... وكذا تحذف الجمل باختلاف أنواعها نحو جملة القسم وجملة الشرط وجوابه...

وللحذف عند لساناني النص صور متعددة يشير إليها أحمد محمد عبد الراضي بقوله: "لحذف صور كثيرة منها: حذف كلمة، أو حذف تركيب، أو حذف مجموعة من الجمل، إلى غير ذلك من صور الحذف" [18ص 131].

ونشير هنا إلى الحذف عند "هاليداي" و"رقية حسين" حيث قسماه إلى أنواع هذا بيانها [29]:

أ - **الحذف الاسمي: (Nominal ellipsis)**: حذف اسم داخل المركب الاسمي، ولا يقع إلا في الأسماء المشتركة: مثال: أي الطريقين سنأخذ؟ هذا هو الأسهل. ونحو [17ص 22]: "أي القبعتين ستلبس؟ - هذه هي الأحسن" و"أوضح أن "القبعة" قد حذفت في الجواب.

ب - **الحذف الفعلي: (Verbal ellipsis)**: حذف داخل المركب الفعلي: مثال: فيما كنت تفكر؟ المشكلة التي أرقتني.

ففي الجواب حذف الفعل وتقديره: (أفكر في المشكلة).

و نحو [17ص 22]: "هل كنت تسبح؟ - نعم، فعلت"

فحذف الفعل هنا وتقديره (نعم كنت أسبح).

ج - **الحذف داخل شبه الجملة: (Clausal ellipsis)**: مثال: كم وزنه؟ عشرون كيلو غرام. والتقدير: (وزنه عشرون كيلو غرام).

ونحو [17ص 22]: قولك لبائع "كم ثمنه؟ - خمسة جنيهات"

والتقدير: (ثمنه خمسة جنيهات)

ويتضح مما سبق اشتراك العرب ولسانيي النص في عدد من أقسام المحذوفات؛ منها حذف الاسم وحذف الفعل ومساهمتها في التماسك النصي، وإن كان الغربيون حددوه بنوع خاص من العناصر -ثلاثة عناصر فقط- التي تقبل الحذف دون غيرها، فالعرب كانوا أكثر اتساعاً.

لقد حاولنا فيما سبق بسط أوجه التشابه بين العرب ولسانيي النص في معالجتهم لآلية الحذف؛ وقد ألفيانه ما يشتركان في عدد معتبر من النقاط؛ إلا أن هذا لا يعني عدم وجود اختلافات، أنهما متفقان في كل الجوانب؛ فتوجد أوجه اختلاف بينهما، نذكر منها: ربط الحذف بالإبدال، إذ وصل لسانيو النص الحذف بظاهرة الإبدال يقول هاليداي: "إنهما ببساطة يمثلان، أو بصورة أوضح الحذف يمثل إبدالاً من الصفر" [24ص 199].

لكن الإبدال الذي يعنيه هاليداي ورقية حسن ليس الإبدال الذي يعنيه علماء النحو العربي؛ فالمثال الذي ذكره

هاليداي:

مُحَمَّدٌ اشْتَرَى بَعْضَ الْكُتُبِ وَ (عَلِي) بَعْضَ قِطْعِ الْحُلِيِّ .

فإعادة كتابة هذا المثال:

ومن ذلك قول سيبيويه: " إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجهه الحاج، قاصداً في هيئته الحاج، فقلت: مكة وربّ الكعبة. حيث زكّنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله. ويجوز أن تقول: مكة والله، على قولك: أراد مكة والله" [10ص257].

التركيب الذي فيه حذف التركيب بعد إعادة الحذف

(....) مَكَّةَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ

*خطاۃ رقم 02 توضح مقصدية المتكلم من قوله: مَكَّةَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ

5-5 الاتفاق بين النحويين والدرس اللساني النصي في ربط الحذف بالسياق:

ومن نقاط الاتفاق بين النحويين العرب ولسانيي النص اهتمامهم بالسياق؛ فالمتأمل في معالجة النحويين العرب للحذف يلاحظ تعويلهم على سياق النصفي استكمال الصورة اللفظية الناقصة للتركيب؛ إذ يستدلون به على المحذوف، يقول ابن يعيش: "وإنما يحذف المضاف إليه إذا جرى ذكر قوم، فنقول مررت بك، أي بكُلهم، و"مَرَرْتُ بِبَعْضِ أَي بِبَعْضِهِمْ، وَتَسْتَغْنِي بِمَا جَرَى مِنَ الْكَلَامِ وَمَعْرِفَةِ الْمَخَاطَبِ عَنْ إظهار المضاف إليه" [28ص30]

ففي تقدم ذكر مرجع الضمير المحذوف غناء عن ذكره هو ؛ لأن الفائدة تحققت للمخاطب بما تقدم من ذكره فلا حاجة لإعادته.

وفي سياق متصل نجد كتاب سيبويه يعج بأمثله؛ تكشف عن اعتماده على السياق والقرائن المقامية في تحديد المحذوف، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

قال صاحب الكتاب: "من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم "الله مَضْبَعًا وَذَنْبًا" إذا كان يدعو بذلك على غم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجْعَلْ فيها ضَبْعًا وَذَنْبًا. وكلُّهم يُفسِّر ما يَنوي، وإنما سَهِّلَ تفسيره عندهم؛ لأنَّ المضمَر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار⁽¹⁾ [10ص255]

يعدُّ المثال المذكور من أبين ما يتضح فيه مراعاة سيبويه للسياق؛ فعنوان الباب يتضح فيه ذلك، فقد علم المتكلم أن السامع مستغن عن الفعل؛ لما هو فيه من حال ومقام يدرك معه الفعل المراد. وما دام المحذوف في نية المتكلم، والمخاطب لديه القدرة على التقدير، وهذا العدول الأسلوبى كثير عند العرب كما ذكر سيبويه آنفاً، فهذا يعني أن "الذكر" (ذكر المحذوف) من باب العبث والحشو في الكلام، ما دام العرب قد استغنوا بما يرون من واقع الحال، وبما جرى من الذكر، وبما استقر عند المتلقي من علم. بل إنَّ الذكر في موضع الحذف يشعر بالتكلف والتقل في أثناء تلقي الخطاب عن متنتجه. وخلاصة الأمر، فإن تماسك نص ما يعود إلى حس المتلقي اللغوي، بحيث إذا مرَّ بموضع فيه حذف وحاول أن يردمها حذف، وأن يحرجه من لفظه، فإن النفس تنقلب عنه" [30].

وفي نفس الإطار نورد مثالا آخر ذكره أبو النحو في كتابه: "ومنه قول العرب: "أمر مَبْكِيَاتِكَ لا أمر مَضْحَكَاتِكَ"... يقول: عليك أمر مَبْكِيَاتِكَ" [10ص256].

فهذا المثال يشبه المثال السابق: "الله مَضْبَعًا وَذَنْبًا" وقع تحت باب ما أضمر فيه الفعل لعلم المتكلم أن السامع مستغن عن اللفظ بالفعل. ولكن ما هو سياق المثال هنا والذي اعتمد عليه القائل للاستغناء عن الفعل ونصب أمر؟ قال الميداني: "قال المفضل: بلغنا أن فتاة من بنات العرب كانت لها خالات وعمات، فكانت إذا زارت خالاتها ألهيئتها وأضحكتها، وإذا زارت عماتها أدبنها وأخذن عليها، فقالت لأبيها: إنَّ خالاتي يُطْفِنَنِي، وإنَّ عماتي يُكَيِّنَنِي، فقال أبوها وقد علم القصة: أمر مَبْكِيَاتِكَ، أي: الزمي واقبلي أمر مَبْكِيَاتِكَ" [31].

فسياق القصة قد دلَّ على المراد، فالأب وجه خطابه لابنته، فاستغنى عن الفعل ونصب المفعول الذي يطلب منها أن تتمسك به وتلزمه.

ففي الأمثلة السابقة عن الحذف كانت هناك قصة كاملة يدور حولها المثل، وقد انبثق عنها أصلاً، فالارتباط الحاصل بين المثل والحادثة هو ارتباط نصي لاجملي، ولا يعد من المبالغة القول: إن ارتباط المثل بالحادثة المحددة، أو ارتباط التركيب بالمحذوف المضمَر يشكل ارتباطاً نصياً، بحيث يشكل ان نصاً كاملاً" [26ص79]. ومن هنا فالنحويون "يقدرّون المحذوف في الجملة، ويقدرّون الجملة كاملة، ويقدرّون عدة جمل اعتماداً منهم على قرينة الحال والمقام، واعتمادهم على تلك القرائن واضح وقوي، وذلك يعد من قبيل البحث في التماسك التركيبي الذي يدخل ضمن نحو النص؛ لأن ربط التركيب الذي طاله الحذف بالمقام يدخله في هذا المجال؛ لأن السامع أو الناظر لا يكون في تلك الحالة أمام تركيب مفرد بل يكون أمام عملية عقلية مترابطة الأجزاء منطقياً، وفي غيبة مراعاة المقام أو الحال لا يدخل التركيب ضمن نحو النصب ليدخل ضمن نحو الجملة" [31].

¹ - باب (ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل).

ومعلوم أن السياق عند اللسانيين النصيين بعدُ عمدة في التحليل النصي "فقد اهتموا بمسألة الترابطات السياقية، بل إن كبير الباحثين في علم لغة النص ونحوه -وهو فاندريك- صرحت صريحاً مباشرًة بأن المجال التطبيقي الأساسي لنحو النص هو الوعي باستراتيجيات السياق؛ لأن السياق هو الذي يُكوّن النصب قطع النظر عن طول النص" [26ص78]، وفي هذا الإطار يذهب كل من ديبوجراند وفيرارا إلى أن "لغة النص والتتابعات التركيبية اللغوية، هما اللذان سيستدعيان النظر في السياقات المشكلة للنص، والبنى المعرفية المختلفة" [26ص74]. فالتماسك النص يوفق هذا الفهم يتم التوصل إليه عن طريق ما تقدمه معطيات السياق اللغوي ضمن اتجاهين: الأول نصي بنيوي منغلق أي يتعلق بلغة النص، والثاني نصي تأويلي منفتح يرتبط بالحيثيات الخارجية المصاحبة لإنتاج النص، وهذا الانفتاح محدود ومقنن بضوابط.

ويقرر كل من براونويل، في كتابهما "تحليل الخطاب"؛ أن محلّ النص ومؤوله عليه أن يراعي مجموعة من العناصر المهمة في عملية التداول هي: المتكلم والمخاطب والسياق الذي تبلور فيه النص، بمعرفة الزمان والمكان، وقد يؤدي القول الذي قيل في سياقين مختلفين إلى تأويلين مختلفين [32].

ويعني هذا أن السياق في الدرس اللساني النصي يتحكم في بنية التأويل الخطابية، في معالجة آلية الحذف، مثله مثل ما نراه النحويون العرب منذ قرون عديدة، فكما عول النحويون على السياق في تأويل المحذوف فعل النصّيون ذلك بنفس الطريقة ونفس المنهجية تقريباً؛ ونقصد بذلك تشابههم في تقسيم عناصر السياق؛ من متكلم ومتلقي وزمان ومكان وكل الحيثيات التي تحيط بإنتاج النص أو الجملة.

ويدخل في هذا الإطار أيضاً اعتداد النحويين العرب في معالجتهم للحذف بقصدية المتكلم، والتي تدرج تحتها بعض الأغراض التي حددها للحذف ومنها: التعظيم والاهتمام والتحقير والتعظيم والإجمال أو صيانة المحذوف عن الذكر تشريفاً له أو الجهل به أو الخوف منه [33]... وغيرها من الأغراض التي يقصدها المتكلم عند حذف كلمة أو جملة.

نحو [22ص104] قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ (الأنفال: 50) وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ ذُكِّرُوا نَارًا إِذْ فُزِعُوا فَمَا فُوتَ﴾ (سبأ: 51)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: 01) فقد جعل الجواب مما يضيق الكلام عن وصفه.

وفي هذا السياق جاء في شرح الرضي على الكافية: "حذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ أي يكون أمور لا يقدر على وصفها". فالرضي في هذا النص أشار إلى أن قصدية المتكلم كان لها دور مهم في تبين الغرض من الحذف، وهو هنا التعظيم والتفخيم.

والمتمعن في معالجة لساني النص لآلية الحذف يلحظ أنهم جعلوا القصدية مقوماً أساسياً في ذلك إذ تعد أحد المقومات الأساسية للنص لأن لكل منتج نص أو خطاب غاية أو هدف في سعي لتحقيقه فلا يتكلم المتكلم مع غيره إلا إذا كان لكلامه قصد. أي إن مراعاة قصد صاحب النص، تعد أحد العناصر الأساسية في الفهم الدقيق

لهذا النص؛ ومنه فهم وتأويل المحذوف بناء على ما يقصده هذا المتكلم. وهم في هذا يتفقون مع النحويين العرب في دراستهم للحذف واعتدادهم بقصدية المخاطب في استنباط الغرض من المحذوف.

الخاتمة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الحذف والإيجاز في التعبير سمة أصيلة في العربية، كما أن الحذف يرد في الصيغ لاعتبارات متعددة منها طلب الخفة في الكلام والرغبة في الإيجاز؛ هذه السمة التي تتجلى في حرص اللغة واللغوي على حذف ما يدل على الكينونة المطلقة، أي مجرد الوجود والكينونة، أي كان موقعه في الجملة إضافة إلى حرصها على تجنب التكرار وذلك بحذف العناصر المكررة.

- شكّلت آلية الحذف بؤرة اهتمام لدى النحويين العرب، حيث تركوا دراسات خصبة تدل على رسوخ قدمهم في دراسة هذه الآلية التي هي من صميم أدوات الاتساق في الدرس اللساني النصي الغربي وإن لم يفرّدوا لها أبواباً خاصة في مؤلفاتهم إلا أنهم أحاطوا بكل دقائقها وتفاصيلها في ثلثيا بحوثهم. وقد أقاموا نظرتهم لهذه الآلية على مقتضيات البنية الإعرابية العالمية وردّ الفروع إلى الأصول.

- عولج الحذف في اللسانيات النصية على أنه آلية من آليات الاستبدال - فكلاهما يتم بوجود سابق ولاحق - بيد أنه استبدال بالصرر أي باللاشيء.

- تبين من غير وجه واحد أن معالجة العرب لآلية الحذف تكاد تماثل معالجة لسانيات النص لها؛ فقد ألفينا عدداً معتبراً من نقاط التشراك بينهما، وإن وجدت بعض الاختلافات.

- توصل البحث إلى أن تراثنا النحوي لم يكن ليخلو من المبادئ والآليات التي أقرتها لسانيات النص عامة، وفي معالجة آلية الحذف خاصة - وإن اختلفت طريقة العرض والتحليل المنبثقة من خصوصية الثقافة العربية الإسلامية - بل نستطيع الجزم بأن كل ما تقدمه لنا اللسانيات الحديثة له جذور في تراثنا الشاسع؛ وذلك لأنه بُني على نية صالحة، وغاية نبيلة وهي مدارس القرآن الكريم وفهمه، هذا الكتاب المعجز الذي حوى بين دفتيه كل أنواع المعارف والعلوم والمباحث منها ما اكتشف، ومنها ما يزال فهو كتاب صالح لكل زمان ومكان.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- 1- نعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة لسانية معجمية، عالم الكتب الحديث، وجدار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط 1، 2009.
- 2- أحمد عفيفي: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ط 1، 2001.

- 3- الفيروز آبادي (محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر): القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2008.
- 4- ابن منظور: (أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين): لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1990.
- 5- محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003.
- 6- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على فهارس خطية وأعدده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، محمود المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، 1998.
- 7- محمد إبراهيم عبادة: معجم المصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011.
- 8- إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 2005.
- 9- محمد سمير اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 1985.
- 10- سيبويه: (عمرو بن عثمان بن قنبر) الكتاب، ج1، ج2، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- 11- ابن هشام الأنصاري (جمال الدين): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991.
- 12- طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- 13- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، ج2، ج3، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية مصر، 1952.
- 14- محمد الشاوش: أصول نظرية تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، مج2، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001.
- 15- ديبو جراندي: النص والخطاب 16- والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998.
- محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، ط1، 1991.
- 16- أحمد محمد عبد الراضي: نحو النص بين الأصالة والحداثة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2008.
- 17- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهد محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة. د.ت.
- 18- صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992.
- 19- شحدة فارح وآخرون: مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2000، 1.
- 20- صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية، ج2، دار

- قباة للنشر، مصر، ط1، 2000.
- 21- فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط2، 2007.
- 22- الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ج1، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية. د.ت.
- 23- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل): أصول نحو، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996.
- 24- عبد المهدي هاشم الجراح: نحو النص وتطبيقاته على نماذج في النحو العربي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد 1، 2006.
- 25- حسام أحمد فرج: نظرية علم النص، رؤية منهجية في بناء النص النثري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007.
- 26- ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل، ج3، ج9، الطباعة المنيرية، مصر.
- 27- يوسف سلمان عليان: النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، مجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد 7، ع1، كانون الثاني، 2011.
- 28- محمد السيد عبده علي: دور السياق في توجيه سيوبه النحوي للأمثال، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع37، 2018.
- 29- عبد العظيم فتحي الشاعر: مباحث حول نحو النص، شبكة الألوكة، د.ط، د.ت.
- 30- جون براون: تحليل الخطاب، ترجمة محمد الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سعود - النشر العلمي والمطابع، السعودية، 1997.
- 31- عزة شبل: علم لغة النص النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، مصر، ط2، 2009.
- 32- محمد الأخضر الصبيحي: مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، 2008.